أدت الحكومة الجديدة امس اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة الذي قرر تشكيل 8 لجان مؤقتة و3 لجان تحقيق. ووافق المجلس على تشكيل لجان البيئة وحقوق الإنسان وشؤون الإسكان ولجنة الشباب والرياضة ولجنة للأشخاص ذوي الإعاقة والمرأة والأسرة. وشكل المجلس لجنة لتحسين بيئة الأعمال واخرى لتنمية الموارد البشرية. وقرر المجلس تشكيل لجنة التحقيق في وفاة المواطن أحمد الظفيري واخرى في تجاوزات التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول ومثلها للتحقيق في إخلاء الأراضي التابعة لمؤسسة الموانئ الكويتية. ورفض المجلس تشكيل لجنة تحقيق في تزوير الجناسي، كما رفض تكليف «الداخلية والدفاع» بالتحقيق في الجناسي المزورة، فيما كلف لجنة المرافق العامة بالتحقيق بخسارة المنتج النباتي الكويتي ومن المتسبب فيها وكيفية فتح نقاط بيع تساعد المزارع الكويتي في إنتاج وبيع النبات الكويتي على ان تقدم تقريرها في غضون 3 أشهر. وكلف المجلس اللجنة الصحية التحقيق والوقوف على اسباب وفاة الطفل عبدالعزيز الرشيدي وحنان العدواني مع تكليف اللجنة التشريعية اعداد تقريرها بشأن العفو الشامل خلال شهر. واقر استعجال مناقشة الاقتراحات بتعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية واستعجال مناقشة تعديل قانون بشأن الإدارة العامة للتحقيقات واستعجال مناقشة تعديل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورفض طلبا باستعجال لجنة الداخلية والدفاع انجاز تقريرها بشأن الدوائر الانتخابية والنظام الانتخابي. ووافق المجلس على استعجال تقارير المالية بشأن تعديل أحكام قانون مؤسسة التأمينات الاجتماعية مع استعجال التعديلات على مرسوم الخدمة المدنية فيما يخص التفرغ الأسري واعتبار العشر الأواخر من رمضان عطلة رسمية والتأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين واستعجال مناقشة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية فيما يخص الاستقطاعات واستعجال مناقشة تعديل احكام التأمينات الاجتماعية فيما يخص تنفيذ الاستبدال بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية مع تفويض مكتبه للتنسيق بين مقدمي الطلبات وترتيبها حسب الأولويات وتوزيعها على الجلسات. وإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: ماضي الهاجري ـ سامح عبدالحفيظ

المجلس يستعجل قوانين ويشكّل لجان تحقيق

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على المنصة وبجانبه نايف المرداس والحميدي السبيعي وخليل الصالح وخالد العتيبي (هاني الشمري)

الرئيس الغانم ونائبه عيسى الكندري وأمين السر د.عودة الرويعي ويبدو علام الكندري

أنس الصالح

الشيخ د. باسل الصباح

مريم العقيل

د. رنا الفارس

د. غدير أسيري

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة العادية العلنية (امس) الثلاثاء 24 ديسمبر 2019 عند الساعة التاسعة والنصف بعد ان كان قد رفعها لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار واعضاء اللجان الغائبين عن اجتماع او اكثر عن اجتماع او اكثر من منذ 2019/11/14 الى 2019/12/19.

● عبدالله الكندري: قدمنا استقالتنا من لجنة حماية المال العام.

● مرزوق الغانم: الامانة تحسب الغياب والحضور بعد قبول الاستقالة عملا بالمادة 68 من اللائحة تتلى الاوامر الاميرية والمراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة.

مراسيم تشكيل الوزارة

وانتقل المجلس الى البند الاول بشأن الاوامر الاميرية ومراسيم تشكيل الوزارة.

● عبدالله الرومي: مع التقدير للحكومة، تليت مراسم اميرية وبها شبهة دستورية، وباعتبار الامانة وحتى لا يأتي يوم على باحث يبحث يجد شبهة دستورية، اعضاء الوزراء بموجب امر اميري لا يجوز وفقا للدستور، ومحددة بثلاثة باختيار ولي العهد تعيين رئيس الوزراء واختيار نائب لسمو الامير في حالة تعذر لسمو ولي العهد.

وايضا وقع رئيس الوزراء على مرسوم بتكليف وزير الصحة وهو مكلف بتصريف العاجل من الامور، وهذا مخالف للدستور، وحتى لا تتكرر هذه المخالفة ومع التقدير لسمو ولي العهد وردت في قانون توارث الامارة.

أداء القسم

ويؤدي الوزراء اليمين الدستورية.

● سمو رئيس مجلس الوزراء: اود ان اجدد عظيم الامتنان لصاحب السمو على الثقة الغالية واسأل الله ان يعينني على تحملها.

اشكر اعضاء مجلس الوزراء على تحملهم المسؤولية الوزارية في الفترة الحرجة، الحكومة تمد يدها للتعاون لأبعد مدى، وستقدم الحكومة برنامجها في مدة اقصاها 3 اسابيع يأخذ بعين الاعتبار توجيهات صاحب السمو والتوازن بين الطموحات والامكانيات، امامنا مسؤولية مشتركة ومشروع وطني عنوانه التعاون من اجل ترجمة توجيهات صاحب السمو.

سيتضمن البرنامج الحد من بؤر الفساد ومتابعة كل من تقع عليهم شبهة الفساد وتطوير اجهزة الحكومة والانتقال الى الحكومة الرقمية.

الحكومة تمد يدها للتعاون لأبعد مدى لتنفيذ وترجمة توجيهات صاحب السمو الأمير.

التصويت على المضابط

وصادق المجلس على المضبطة.

● مرزوق الغانم: تلقى اهل الكويت نبأ وفاة عضو المجلس للفصل الثالث ناصر محمد الساير الذي كان مثالا للبرلماني الخلوق وله اسهاماته المميزة في العمل الخيري، فبالاصالة عن نفسي اتقدم بصادق العزاء والمواساة لاهله وذويه وان يتغمده الله بواسع رحمته.

● مبارك الحريص: العم ناصر الساير احد رجالات الكويت الكبار وعمل في البرلمان من اجل رفعة الكويت ولم يبخل برؤيته الثانية على الكويت.

الرسائل الواردة

1 ـ رسالة من سمو رئيس مجلس الوزراء يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الامة على تهنئتهم له بمناسبة نيله الثقة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بتعيين سموه رئيسا لمجلس الوزراء.

وفيما يلي نص الرسالة:

معالي الأخ الكريم مرزوق علي الغانم الموقر

رئيس مجلس الأمة..

تحية طيبة وبعد

تلقينا ببالغ الشكر تهنئتكم الكريمة الاخوة أعضاء مجلس الأمة بمناسبة الثقة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى ـ حفظه الله ورعاه ـ وصدور الأمر الأميري بتعييننا رئيسا لمجلس الوزراء وتكليفنا بتشكيل الحكومة الجديدة.

ويطيب لنا أن نعرب لكم عن خالص تقديرنا لمبادرتكم الكريمة ومشاعركم الصادقة، داعين الله ـ عز وجل ـ أن يعيننا، كل في موقعه، على تحمل أمانة المسؤولية، وأن يديمنا بعونه للعمل على رقي وطننا وتقدمه، وتعزيز وحدته واستقراره، ومواصلة العطاء من أجل تحقيق طموحات أبناء شعبنا الحبيب، خالص شكرنا، آملين لمعاليكم دوام الصحة والعافية، ولبلدنا العزيز الرفعة والتقدم والازدهار، تحت راية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي العهد الأمين، حفظهم الله ورعاهم.

مع أطيب التمنيات..

أخوكم.. صباح خالد الحمد الصباح.. رئيس مجلس الوزراء.

2 ـ رسالة من عضو مجلس الامة رياض أحمد العدساني حول مصروفات التسليح والمخالفات والتجاوزات التي تحتويها، بالاضافة الى التوصيات الواردة بشأنها، وفيما يلي نص الرسالة:

عيسى الكندري

جانب من الجلسة

عبدالله الكندري

حمدان العازمي ومحمد الجبري ومبارك الحريص وصالح عاشور

حمدان العازمي

الشيخ احمد المنصور وعبدالله فهاد ود.عادل الدمخي

الغانم: سقوط طلب التحقيق في تزوير الجناسي لن يؤثر على قانون الجنسية

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن الحكومة شاركت في جلسة اليوم (أمس) بالتصويت على كل لجان التحقيق باستثناء تلك المتعلقة بالتحقيق في تزوير الجناسي بسبب التباين النيابي، مبينا أن سقوط الطلب لن يؤثر على مضيه شخصيا بقانون تزوير الجنسية الذي قطع فيه شوطا طويلا ويعد في مراحله الأخيرة.

وقال الغانم إنه اتبع كل الإجراءات اللائحية والدستورية الخاصة بالطلب النيابي بشأن تكليف لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإعداد تقريرها عن الاقتراح بقانون العفو الشامل، مبينا أن كل ما أثير سابقا من ادعاءات بهذا الشأن لم يكن صحيحا وليس له أساس من الصحة. جاء ذلك في تصريح صحافي للغانم بمجلس الأمة امس عقب الجلسة التي شهدت اداء الوزراء من غير اعضاء المجلس لليمين الدستورية.

وردا على سؤال صحافي بشأن العلاقة بين السلطتين خاصة بعد امتناع الحكومة عن التصويت على بعض لجان التحقيق، أكد الغانم أن الحكومة شاركت بالموافقة على كل لجان التحقيق دون استثناء، إلا أنها امتنعت عن التصويت في موضوع التحقيق بتزوير الجناسي لوجود خلاف نيابي ـ نيابي بهذا الأمر.

وأوضح «أنا قمت بالتصويت بالموافقة على الطلبين: الأول، بتشكيل لجنة تحقيق منفصلة، وكنت أتمنى أن يحظى بالأغلبية، وعندما لم ينجح هذا المقترح كان هناك طلب آخر بتكليف لجنة الداخلية والدفاع بالتحقيق في هذا الأمر ولم ينجح هو الآخر لوجود خلاف نيابي ـ نيابي». وأضاف الغانم «وزير الداخلية أوضح أن الحكومة مع كل لجان التحقيق وصوتت معها، وقال إنه بسبب وجود خلاف نيابي ـ نيابي فلن تنحاز إلى جهة محددة وستقوم بالامتناع».

وقال «كنت أتمنى أن يكون هناك تنسيق أفضل داخل القاعة»، مبينا «أعتقد لو كان هناك تنسيق نيابي فحتى لجنة التحقيق في تزوير الجناسي لا تسقط، والمهم أن هذا الملف على الأقل بالنسبة لي لا يؤثر عليه عدم وجود لجنة، لأننا أخذنا منحى فيه وقطعنا شوطا كبيرا والقانون في لمساته الأخيرة».

من جهة اخرى وبسؤاله عن تكليف اللجنة التشريعية بإعداد تقريرها بشأن العفو الشامل، قال الغانم «موضوع تكليف اللجنة التشريعية أمر في غاية البساطة واليسر، ومن كان يتحدث أمس من أنه من الممكن أن يكون هناك عدم التزام باللائحة أو عدم عرض الموضوع فهذا لم يتم بالسابق حتى يتم الآن».

وأضاف الغانم «ما يدلل لكم على أن الأمر ليس موضوع لائحة أو دستور، بل إن الموضوع مختلف تماما فأين خطابات الشكر (مالتكم)، بس بيني وبينهم وليس في العلن ومن تكلم بالأمس رأينا حديثهم اليوم».

وقال «أيا كان الكلام الذي يتكلمونه أو الادعاءات التي يدعونها فأنا متعود على هذه الادعاءات الباطلة والملفقة والملقنة ولكن في نهاية الأمر أنا أطبق اللائحة، فالطلب عرض والحكومة عارضت هذا الأمر، إلا أن غالبية الأعضاء وأنا من ضمنهم رأينا أن نترك اللجنة التشريعية الانتهاء من تقريرها ورفعه إلى المجلس ويحسم بالتصويت، وننتهي من هذا الأمر سواء بالسلب أو الإيجاب».

وأضاف الغانم «رأيي الشخصي الذي قلته وأصر عليه بأن العفو يطلب ولا يفرض وهذا رأيي ومن حقي أن أحتفظ به، وإذا كان هناك رأي آخر فيمكن التعبير عنه بالتصويت أثناء مناقشة القانون».

وذكر الغانم أن ما حدث اليوم (أمس) أثبت أن كل ما يثار في الفترة السابقة لم يكن صحيحا وليس له أي أساس من الصحة، مضيفا «رئيس اللجنة التشريعية طلب تمديدا وممرنا التمديد لأنه لا يعقل أن تنتهي من حجم القوانين الموجودة في اللجنة خلال أسبوعين وأيضا في ظروف عطل وانشغالات أخرى».

وفيما يخص جلسة اليوم (أمس)، قال الغانم «غطينا في جلسة اليوم (أمس) بنود جدول الأعمال التي أشرت إليها في تصريحات سابقة وسارت الجلسة بسلاسة ويسر وأقسم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والوزراء جميعا بسلاسة ويسر ولم يكن هناك أي شيء آخر في الجلسة».

وأضاف أن الجلسة شهدت أيضا البدء في بند الرد على الخطاب الأميري، لافتا إلى أن «غدا (اليوم) سيبدأ أول متحدث في هذا البند وأتوقع أن يأخذ وقت جلسة الغد (اليوم) كاملة».

وذكر الغانم «الأمر الذي كان به بعض الصعوبة هو الموافقة على عدة طلبات استعجال، فهناك أكثر من 12 قانونا وافق المجلس على استعجالها ومناقشتها في جلسة واحدة وهذا من رابع المستحيلات رغم أهميتها جميعا».

وأوضح ان المجلس وافق على اقتراحه بأن يقوم مكتب المجلس بتنظيم جدول الأعمال بحيث توزع هذه القوانين قبل غيرها، فالتي حصلت على الأولوية توزع على عدة جلسات قبل القوانين الأخرى، لأنه لا يمكن مناقشتها في جلسة واحدة.